العلاقة
بين الدولة و الأقليات

شروق الحريري

تثير مسألة العلاقة بين الأقليات والدولة العديد من الأسئلة، وتأخذ هذه العلاقة أكثر من منحى وأشكال، فمعظم الدول الحديثة تتكون من العديد من العرقيات المختلفة سواء كانت عرقية دينية أو إثنية أو ثقافية..إلخ، على عكس الدولة القومية والتي سعت إلى وحدة الدولة ونمط موحد للحياة الثقافية والدينية والعرقية الداخلية. ويرجع بالأساس تنوع العرقيات بداخل الدول إلى التطورات التي شهدها العالم وتطور نمط الحياة، فمع التوسعات الاستعمارية ونزوح الأفراد تكونت جاليات مختلفة داخل الدول الاستعمارية وداخل الدول المستعمرة. كما أدى تطور الاتصالات والاختراعات البشرية المتتالية منذ القرن الثامن عشر إلى زيادة النزوح والهجرة، والتي جعلت من الصعب وجود مجتمع منغلق على نفسه ذات عرقية أو إثنية واحدة. كما ساعدت الثورة التكنولوجيا التي بدأت في نهايات القرن العشرين إلى التوسع في دراسات الأقليات وفي العلاقة بين الأقليات والدولة وكيفية احتواء الأقليات حتى لا تؤثر على وحدة واستقرار الدولة. وفي هذا الإطار تسعى هذه الورقة إلى محاولة دراسة العلاقة بين الدولة والأقليات من حيث التعريف بالأقليات وطرق إدارة الإشكاليات العرقية في ظل النظام العالمي الجديد.

أولا– ماهية الأقليات:

يشير مصطلح الأقليات كشأن العديد من المصطلحات الاجتماعية إلى العديد من التعريفات، فوفقا للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تم تعريف الأقليات على أنها عبارة عن «مجموعة إثنية أو دينية أو لغوية، يكون عددها أقلّ من عدد بقية السكان.

Common Interest Solutions

أمّا السكان الأصليون فهم الأشخاص الذين كانوا يملكون أراضٍ في إقليم محدّد قبل غزوه أو استعماره».[١] وتعرف الموسوعة البريطانية الأقليات بأنهم «جماعة من الأفراد يتمايزون عرقيا أو دينيا أو لغويا أو قوميا عن بقية أفراد المجتمع الذي يعيشون فيه».[٢]

وفي المجمل لا يوجد تعريف دقيق موحد للأقليات، ففي القانون الدولي لا يوجد تعريف دقيق للأقلية ولكن تعترف منظومة الأمم المتحدة بالأقليات القومية أو الإثنية أو الدينية أو اللغوية، وحق الأشخاص المنتمين إلى هذه الجماعات في التمتع بثقافتهم الخاصة أو المجاهرة بديانتهم وممارستها، واستخدام لغتهم الخاصة وذلك وفقا للمادة ٢٧ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والمادة ٢ من إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية. تحدد المادة ٢٧ الأقليات التي تنطبق عليها هذه المادة، إلا أنها لا تقدم أي تفسير لمعنى كلمة أقلية لن يستطيع أي تعريف واحد على الأرجح أن يحدد تعريف الأقليات بسبب التنوع الكبير للأقليات الموجودة في جميع أنحاء العالم، ولكن يمكن تحديد بعض الخصائص المشتركة، وغالبا ما يكون هنالك عوامل مشتركة بين الأقليات وهي:

- لا يمكن للأقليات أن تكون في موقع سلطة.
- تكون الأقليات أقلية بالنسبة لباقي السكان.
- تختلف خصائصها العرقية أو الدينية أو اللغوية عن تلك الخاصة ببقية السكان.
- تتملك الأقليات الرغبة في الحفاظ على ثقافتهم المتميزة والتقاليد واللغة والدين.

بالإضافة إلى المعايير العامة التي تحدد الأقليات، هناك أيضا معايير شخصية للجماعة ذات الأقلية في المجتمع، فعلى أعضاء الجماعة تعريف أنفسهم على أنهم ينتمون إلى جماعة عرقية أو دينية أو لغوية متميزة. وهذا أمر مهم نظرا لعدم وجود تعريف رسمي ولأنه يمنع الدول من اختيار لمن تعطى صفة الأقلية بصورة تعسفية، ومن المهم أيضا أن نلاحظ أن الأقليات هي عادة أقل عددا من غالبية السكان، ولكن من غير الضروري أن يكونوا كذلك ليعتبروا من الأقليات. فالتمييز بينها أمر مهم لأن التباحث بأمر الأقليات يتطلب وجود هيئة محددة تابعة للقانون الدولي والتي تنظر في سياق معين وحقوق الأقليات العرقية والدينية واللغوية.[٣]

---

(١) الأقليات، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين
https://cutt.ly/P9YuqxN

(٢) Minority, Britannica,
https://www.britannica.com/topic/minority

(٣) الأقليات والشعوب الأصلية، الحق في التعليم
https://cutt.ly/19YaqOm

ثانيا– أنواع الأقليات:

فكما عرفنا الأقليات بأنها «مجموعة من سكان الدولة تختلف عن الأغلبية في الانتماء الديني أو اللغوي أو العرقي أو الإثني»، وبناء على هذا التعريف البسيط يمكن تقسيم الأقليات إلى الأنواع التالية: (٤)

١. أقلية الدينية: والتي تم تعريفها على أنها جماعة عرقية يمثل الدين المقوم الرئيسي لذاتيتها وتمايزها عن غيرها من الجماعات العرقية التي تشاركها ذات المجتمع، ومن الملاحظ أنه من النادر أن توجد دولة في العالم متجانسة دينياً، لذا فإن الأقليات الدينية تتواجد في شتى أنحاء العالم، فعلى سبيل المثال تضم لبنان العديد من العرقيات الدينية المتنوعة كالمسلمين السنة والشيعة والدروز والمسيحيين جماعة المارون وجماعة الروم الأرثوذكس وغيرها، وأيضا العراق تضم مسلمين سنة وشيعة والمسيحيين واليهود.

٢. الأقلية اللغوية؛ ويقصد بها جماعة من السكان تتحدث بلغة أو لغات تختلف عن لغات الأغلبية، وتعيش هذه الجماعات اللغوية بداخل الدولة وتحاول الحفاظ على لغتهم وعدم الاندماج مع اللغة الأم وهناك العديد من الأمثلة حول العالم من أمثلتها جماعة الأمازيغ في المغرب.

٣. الأقلية العرقية؛ وهي مجموعة سكانية تختلف عن بقية السكان على أساس صفات بيولوجية كلون البشرة، أو لون العينين، الشعر أو طول القامة، وتتمتع هذه الجماعات بحس جماعي حول الانحدار من أصل أو عرق معين، ومن ثم فإنها تتميز بما تمتلكه من خصائص طبيعية موروثة. فمصطلح العرق يقتصر على توصيف الخصائص البيولوجية طبيعياً، والتي تتأصل في عرق معين كما هو حال صفات الجنس الآري بألمانيا، والجنس الأصفر وغيرها.

٤. الأقلية الإثنية؛ وهي الجماعة التي تشترك في خصائص ثقافية معينة مثل اللغة أو الدين، وهي تختلف عن الجماعات الأخرى التي تقوم على خصائص طبيعية غير قابلة للتغيير، وترتبط تلك الخصائص بالقدرات، أو الكفاءات الذهنية أو العقلية، وغيرها من القدرات العضوية التي يمكن تحديدها اجتماعياً على أساس ثقافي. وكلمة اثني أشمل من العرق وعلى هذا الأساس استبدلت اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات في دورتها الثالثة سنة ١٩٥٠م، مصطلح عرقية بمصطلح اثنيه على اعتبار أن المصطلح أوسع في الإشارة إلى كل الخصائص البيولوجية والثقافية والتاريخية في أن المصطلح الأول يقتصر على الخصائص الطبيعية المتأصلة في عرق معين.

---

(٤) الطاهر بن أحمد، حماية الأقليات في ظل النزاعات المسلحة بين الفقه الجنائي الإسلامي والقانون الدولي الإنساني، رسالة ماجستير: جامعة الحاج لخضر باتنة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ٢٠١٠

COMMON INTEREST Solutions

ثالثا– أهمية دراسة الأقليات:

تلعب الأقليات العرقية والدينية واللغوية دورًا مهما في إثراء الحياة السياسية والاجتماعية للدول، وتظهر أهمية الأقليات في استقرار الدول، فكما ذكرنا لا توجد دولة حاليا في ظل النظام الحالي تخلو من نوع من أنواع الأقليات سواء الدينية أو الثقافية أو الاجتماعية، لذا تمثل الأقليات نسيج الداخلي للدول والتعامل مع قضايا الأقليات وتشكيل العلاقة بين الدولة والأقليات الداخلية والأقليات العالمية يمثل جوهر استقرار النظام السياسي بداخل الدولة.

يحفل التاريخ بمحاولات لبناء الدولة القومية والدولة المعاصر في العديد من النماذج والتي فشلت لعدم قدرتها على إدماج الأقليات في الدولة، فتاريخيا هناك صعوبة في بناء دولة قومية على أساس ديني واحد والذي يؤدي إلى حماية منقوصة لحقوق الأقليات الدينية، كما من الصعب بناء دولة على أساس عرقي،[٥] ومؤخرا ومع التحولات الاجتماعية والسياسية التي شهدتها المنطقة العربية منذ مطلع الألفية، مثلت العلاقة بين الدولة والأقليات تحديا كبيرا جدا والذي أدي إلى فشل بعض النماذج وظهور الدول الفاشلة وترتب عليه في بعض الأحيان الأخرى انضمام بعض الجماعات العرقية أو الأثنية إلى جماعات عنف، أو تشكيل هذه الجماعات لجماعات عنق للسيطرة على الدولة والحصول على حقوقهم. لذا تكمن أهمية دراسة الأقليات في دورها في الاستقرار السياسي والاجتماعي في الدولة، وأيضا دور هذه الجماعات في إثراء الحياة الاجتماعية للدول.

رابعا– مطالب الأقليات:

تتنوع مطالب الأقليات حسب تصنيفهم؛ وتقوم هذه المطالب على شعور الأقليات بالتمايز العرقي والديني عن بقية المجتمع لذا تشعر بوجود مطالب تجاه الأكثرية، وتتمحور هذه المطالب حول:

- المحافظة على الهوية.
- المساواة في الحقوق الاجتماعية والاقتصادية.
- الاستقلال التام.
- الاستقلال الإداري «حكم الذاتي».
- إلغاء التفرقة العنصرية والتمييز بين المواطنين أمام القانون.
- السعي إلى الاندماج مع الأكثرية بدون التخلي عن هويتهم.

---

(٥) الدساتير والأقليات الدينية: حماية حقوق الأقليات الدينية، مبادرة الإصلاح العربي، ٣ مارس ٢٠١٢
https://cutt.ly/S9YrzTk

COMMON INTEREST Solutions

خامسا– العلاقة بين الدولة والأقليات:

رصدت العديد من الدراسات في علاقة الدولة بالأقليات ثلاث أنماط لهذه العلاقة، ولا تمثل هذه العلاقة بالظروف السابقة لظهور الأقليات وإنما بكيفية تعامل الدولة مع الأقليات المختلفة، فنحن هنا في صدد دراسة العلاقة بين الدولة والأقليات وليست أسباب نشأة الأقليات في المجتمعات. ومن هنا فهذه العلاقة تتمثل في:

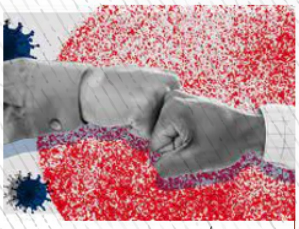

التهميش/العداء

الاندماج

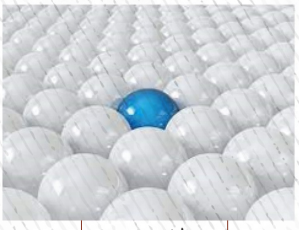

الاحتواء

١. الاندماج؛ تستطيع الدولة من خلال هذه العلاقة إدماج الأقليات بداخل المجتمع ويتمتع الأقليات بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وفي هذا النمط تكفل الدولة مجموعة من القوانين التي تساعد بشكل كبير على إضفاء المساواة في الحقوق بين جميع المواطنين وعدم التمييز بناء على الجنس أو اللون أو الدين، وليست فقط وضع مجموعة من القوانين ولكن العمل على تطبيق مثل هذه القوانين، أي أن الممارسة الفعلية للقوانين لا تميز بين المواطنين وتعمل على النظر إليهم من خلال صفة المواطنة أو الإنسانية وليست كونه ينتمي إلى جماعة معينة، وفي هذه الحالة تكون العلاقة بين الدولة والأقلية هي علاقة نموذجية حيث استطاعت الدولة أن تصبح الإطار الاجتماعي الأكبر للمواطنين ككل، ومن أمثلة الدول التي استطاعت أن تدمج الأقليات هي فنلندا وبلجيكا.

٢. التهميش؛ وهنا تأخذ العلاقة شكل العداء والمواجهة من جانب الدولة من جهة ومن جانب الأقليات ممن جهة أخري، ففي هذه العلاقة تهمش الدولة الأقليات المختلفة بل تعمل على سن قوانين من شأنها الحد من تواجد هذه الأقليات ومحاربتها وعدم تمتعهم بحقوقهم سواء مع الأكثرية، ففي مثل هذه الحالات قد تمنع الأقليات من ممارسة شعائرهم الاجتماعية أو الدينية، كما قد يحدث التهميش سياسيا كمنع طبقة أو فئة معينة من التمتع بحقوقهم السياسية والمثال على ذلك متواجد في التاريخ بصورة شتى حيث منعت المرأة على سبيل المثال من حقها

COMMON INTEREST Solutions

في الانتخاب، كما منعت بعض الطبقات الاجتماعية من حق الانتخاب حتى القرن التاسع عشر في بعد الدول. كما يمكن أن تتعرض الأقليات إلى تهميش اقتصادي وهو الأكثر انتشارا في الوقت الحالي، وتستطيع الدولة بالتهميش الاقتصادي للأقليات أن تقضي على فرص الأقليات في النجاة والاستمرار، ولهذا النمط العديد من الأشكال والطرق التي قد تستخدمها الدولة. وبشكل عام فأن درجات تهميش الأقليات مختلفة من دولة إلى أخرى فهناك من لا يرى ولا يعترف بوجود الأقليات بداخل الدولة مثل فرنسا واليونان وعدم اعترافهم بالأقليات القومية، وهناك من يمنع بعض الأقليات من الحصول على وظائف حكومية أو المشاركة السياسية الكاملة كما هو الحال مع الحالة العراقية، وهناك من يقضي على الأقليات كما هو الحال في تجربة مسلمي بنما.

٣. استقلال الأقليات ووجود علاقات مع الدولة الأم؛ وهنا تتبع الدولة سياسة واضحة باحتواء الأقليات والجماعات المختلفة بداخلها ولا يقصد بالاحتواء بالاندثار والصهر بداخل الهوية الأم، ولكن الاعتراف بهذه الأقليات وحقوقهم وقد يصل الأمر إلى إعلان الحكم الذاتي لهذه الأقليات، بحيث تقوم الأقلية بحكم إقليمها الجغرافي التي تقع فيه حكم إداريا يخضع للدولة المركزية في الأساس.

الخاتمة:

تنبع أهمية دراسة الأقليات فيما تكمن في طيات هذه الإشكالية من أزمات اجتماعية واقتصادية تواجهه النظم والتي قد تهدد أمن هذه النظم القومي واستمراريتها، نتجت عن دراسات الأقليات طوال العقد الماضي وجود العديد من الأنماط في تعامل الدولة مع الأقليات، تتمركز درجات هذه الأنماط حول ثلاث أنماط أساسية لهذه العلاقة وهي أما الاندماج والاحتواء من الدولة المركزية أو الاستقلال النسبي عن هذه الدولة بإقامة أدارة حكم ذاتي أو التهميش وعلاقات العداء، وتتوفر علاقة الدولة بالأقليات على مدى ما يتوفر في الدولة من قدرات مادية ومعنوية وغير مادية لاحتواء أزمة الأقليات، كما أن طريقة مطالبة الأقليات بحقوقها تشكل هذه العلاقة من جهة أخري فهي علاقة تبادلية بين الدولة من جهة والأقليات الداخلية من جهة أخرى.

COMMON INTEREST Solutions